الأمم المتحدة

A/71/6 (Prog. 11)

الجمعية العامة

Distr.: General
16 March 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣١ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١١
البيئة

المحتويات

الصفحة

التوجه العام ٢
البرنامج الفرعي ١ - ٤
البرنامج الفرعي ٢ - ٧
البرنامج الفرعي ٣ - ١٠
البرنامج الفرعي ٤ - ١٣
البرنامج الفرعي ٥ - ١٥
البرنامج الفرعي ٦ - ٢٠
البرنامج الفرعي ٧ - ٢٤
الولايات التشريعية ٢٧

* A/71/50.

060416 040416 16-04214 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التوجه العام

١١-١ برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المسؤول عن توجيه وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالمسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويستمد البرنامج ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وقد زاد مجلس إدارة البرنامج من توضيح ولاية البرنامج في مقرره ١/١٩، الذي يشمل إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي أقرته الجمعية في وقت لاحق في مرفق قرارها دإ-٢/١٩ في عام ١٩٩٧، وعادت فأكدته في قرارها ٢٤٢/٥٣ في عام ١٩٩٩، وقراريها ٢٨٨/٦٦ و ٢١٣/٦٧ في عام ٢٠١٢.

١١-٢ وسيقوم برنامج البيئة، في حدود ولايته، بتعزيز الاستدامة البيئية مع الإسهام في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١/٧٠ الذي يتضمن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. ويشير الأمين العام في تقريره التجميعي عن خطة عام ٢٠٣٠ إلى حدوث تحول استراتيجي في مجال التنمية المستدامة نحو ”مسار شامل حقا وينطوي حقا على تحول“. وينطوي هذا التحول الاستراتيجي أيضا على اعتراف بالطبيعة المتكاملة للتحديات التي تواجهها البلدان (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين، والبطالة، والتفاوت في الدخل، والإقصاء الاجتماعي، وانعدام الضمانات البيئية)، وهو يحدد معالم نموذج جديد للتنمية المستدامة لا تعامل فيه البيئة بعد ذلك بمعزل عن كل ما عداها.

١١-٣ وتستند استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتجعل هذه الاستراتيجية الإنسان محور التنمية المستدامة، وتشجع على رفاه البشر وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة دون إحداث تدهور في البيئة أو تجاوز قدرة الكوكب على تجديد نفسه. وللعلم أهمية أساسية في تقديم الإجابات اللازمة للتصدي لبعض قضايا الاستدامة الأكثر إلحاحا في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، فإن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من أجل توعية المجتمع بالمخاطر التي تطرحها التطورات الجديدة والفرص التي تتيحها هو من صميم عمل برنامج البيئة على صعيد المنظمة. وتوفر استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نقطة انطلاق نحو رؤية لعام ٢٠٣٠ ينعم فيها الرجال والنساء والأطفال بالحياة على كوكب أصح.

١١-٤ وتحقيقا لهذه الرؤية الطموحة، سيعمل البرنامج، بصفته الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة، على تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسيقوم بدور الجهة التي يعوّل عليها لمناصرة قضايا البيئة العالمية. وسيعمل أيضا على تلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق والبلدان من خلال تكييف عمله على نحو يتيح التصدي للتحديات البيئية المتنوعة التي تواجهها، بدءا بالدرجات المتفاوتة من الضعف أمام تغير المناخ والكوارث إلى النهوض بسلامة النظم الإيكولوجية، وكفاءة استخدام الموارد، ونوعية الهواء. وسيساعد هذا أيضا البلدان على تفعيل البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والخطط الواردة فيها والقرارات والمقررات، والأهداف البيئية العالمية المتفق عليها دوليا. وتراعى أيضا في هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل الأولويات الإقليمية والقضايا الناشئة المحددة من خلال المنتديات العالمية والإقليمية؛ وعملية توقعات البيئة العالمية والتقييمات الأخرى؛ وعملية التبصر البيئي التي يضطلع بها البرنامج؛ والمشاورات التي تجرى مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة. وتهدف الاستراتيجية إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الميزة النسبية للبرنامج، وهي أنه يوفر منظورا بيئيا لرؤية التنمية المستدامة وفهمها وتقديم المشورة بشأنها.

١١-٥ وسينجز البرنامج عمله في سياق سبعة مجالات ذات أولوية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو التالي:

(أ) تغير المناخ؛

(ب) القدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات؛

(ج) النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة؛

(د) الإدارة البيئية؛

(هـ) المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء؛

(و) الكفاءة في استخدام الموارد؛

(ز) إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض.

البرنامج الفرعي ١
تغير المناخ

هدف المنظمة: تزايد تحول البلدان نحو التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات وتعزيز قدرتها على التكيف والتأقلم مع آثار تغير المناخ

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تزايد تعزيز البلدان لخطط التكيف الوطنية التي تأخذ بها، والتي تدمج فيها نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية	'١' زيادة عدد البلدان التي يدعمها البرنامج والتي لديها ترتيبات مؤسسية لتنسيق خطط التكيف الوطنية '٢' زيادة عدد البلدان التي لديها القدرات التقنية اللازمة لإدماج نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في خطط التكيف الوطنية '٣' زيادة عدد البلدان المهيأة لتلقي التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ أو التي تلقته بالفعل من أجل تنفيذ خطط التكيف
(ب) تزايد اعتماد البلدان و/أو تنفيذها للاستراتيجيات الإنمائية ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الدفيئة، واستثمارها في التكنولوجيات النظيفة	'١' زيادة عدد البلدان التي يدعمها البرنامج والتي تحرز تقدما في اعتماد و/أو تنفيذ خطط و/أو استراتيجيات و/أو سياسات التنمية الخفيضة الانبعاثات من غازات الدفيئة '٢' زيادة التمويل المخصص للأنشطة المتعلقة بالمناخ الذي تستثمره البلدان أو المؤسسات في الطاقة النظيفة و/أو الكفاءة في استخدام الطاقة و/أو كمية الأصول المنزوعة الكربون.
(ج) اعتماد البلدان وتنفيذها لسياسات وتدابير ملائمة للغابات تؤدي إلى تخفيضات قابلة للقياس في الانبعاثات، كما تحقق منافع اجتماعية وبيئية	'١' زيادة عدد البلدان التي قامت بتأمين التمويل، بما في ذلك التمويل القائم على الأداء، لتنفيذ السياسات والتدابير المقررة في إطار برنامج الأمم المتحدة المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفظ والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات)

'٢' زيادة عدد البلدان التي تبرهن على تحقق منافع اجتماعية وبيئية (غير مرتبطة بالكربون) قابلة للقياس الكمي من خلال تنفيذ السياسات والتدابير المذكورة

الاستراتيجية

١١-٦ يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بتغير المناخ في تعزيز تحول البلدان إلى التنمية الاقتصادية المنخفضة الانبعاثات وتعزيز قدرتها على التكيف والتأقلم مع آثار تغير المناخ. وتطلعا إلى عام ٢٠٣٠، سيكون التأثير النهائي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تغير المناخ هو خفض درجة ضعف البلدان أمام الآثار الضارة لتغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك من خلال أنشطة المبادرة المعززة. وهذا التأثير يمكن تحقيقه إذا هيأ برنامج البيئة المجال أمام البلدان كي تنتقل من الإجراءات العاجلة والفورية إلى عمليات التخطيط للتكيف على الأجلين المتوسط والطويل؛ وإذا ازدادت الاستثمارات الموجهة للطاقة المتجددة وازدادت سرعة التحسينات في مجال كفاءة الطاقة؛ وإذا تحققت الإدارة المستدامة للغابات من خلال النهج التي يتبعها برنامج البيئة في مجال السياسات والحوافز الإيجابية التي يقدمها، بما في ذلك المدفوعات القائمة على النتائج التي تؤدي إلى الحد من إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز حفظ الغابات.

١١-٧ ولتحقيق هذا التغيير، سوف يعالج برنامج البيئة العناصر المختلفة لسلسلة التدابير المتعلقة بالمناخ، وهي: العلم والسياسة والتكنولوجيا والتمويل. وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيدعم البرنامج البلدان فيما يلي: (أ) بناء القدرات التقنية، والحصول على التمويل المخصص لأنشطة التكيف، وإنشاء مؤسسات لتنسيق خطط التكيف الوطنية التي يدمج فيها نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية؛ (ب) وضع سياسات ومعايير لتحويل أسواقها وتشجيع الاستثمار في المنتجات العالية الكفاءة التي تعمل بالطاقة النظيفة؛ (ج) تنفيذ السياسات التي تحقق منافع قابلة للقياس الكمي فيما يتعلق بالكربون وبالنواحي الاجتماعية والبيئية. وحيث إن المدن تتسم بأهمية خاصة في عصر التحضر المتسارع، ينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على التنمية الحضرية المراعية للمناخ. وسيقوم البرنامج في جميع ما يضطلع به من أعمال بتنفيذ إجراءات تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستكون للشراكات أهمية حاسمة في تحقيق الأثر المنشود.

١١-٨ وفي مجال التكيف والتأقلم، سوف يواصل برنامج البيئة، بالتعاون مع المنظمات الشريكة له، تقديم الدعم في إنشاء المؤسسات وتعزيز قدرات البلدان من أجل الدفع قدماً

بخططها الوطنية للتكيف، بما يشمل صياغة تلك الخطط وبدء تنفيذها. وسيعمل البرنامج، بالتعاون مع شركائه، على خضرنة خطط التكيف الوطنية من خلال نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية وغيره من النهج. وسيواصل تقديم الدعم للبلدان الضعيفة في تنفيذ نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، حسب ما كلفته به جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها ٨/١. وسيواصل البرنامج تحليل فعالية نهج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، بطرق من بينها تنفيذه على نطاق واسع في نظم إيكولوجية مختلفة؛ وإجراء تقييمات للأثر المترتب على قابلية التأثر يسترشد فيها ببرنامج البحوث المتعلقة بالقابلية للتأثر بتغير المناخ وتأثير تغير المناخ والتكيف معه؛ وإجراء تقييمات اقتصادية لخيارات التكيف. وستنشر المعلومات المتعلقة بحالات النجاح في التكيف من خلال شبكات المعارف التي يتولى البرنامج توجيهها، من قبيل شبكة التكيف العالمية وفروعها الإقليمية.

١١-٩ وفي مجال التخفيف، سيستمر برنامج البيئة في تعزيز الشراكات، من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، والمبادرة العالمية للاقتصاد في استهلاك الوقود، والشراكة العالمية لتحويل الأسواق لأغراض كفاءة الإضاءة، والشراكة العالمية للأجهزة والمعدات ذات الكفاءة، ومبادرة توفير الطاقة على صعيد الأحياء في المدن، وائتلاف الغيغا طن الواحد، ومبادرة متحدون من أجل الكفاءة، وائتلاف حوافظ إزالة الكربون، والائتلاف العالمي للمباني والتشييد، وذلك ضمن شراكات أخرى تشمل الشركاء من قبيل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وسيستمر البرنامج، من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، في العمل على الإسراع بتطوير التكنولوجيات المراعية للمناخ ونقلها. وسوف يتطور محور تركيز تلك الشراكات بمرور الوقت وسيسترشد في ذلك بأولويات البلدان واحتياجاتها.

١١-١٠ وسوف تظهر مجالات جديدة للتركيز، من قبيل توفير الطاقة على صعيد الأحياء في قطاع البناء، وهو ما سيساعد المدن على وضع نظم لتوليد الطاقة على مستوى الأحياء أو إجراء تعديل تحديثي لتلك النظم أو توسيعها من أجل توفير خدمات التدفئة والتبريد للمباني. وسيستمر البرنامج في التواصل مع الجهات الفاعلة من غير الدول من خلال الاستفادة من الزخم الذي أوجدته الائتلافات المختلفة قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسيجري توسيع ائتلاف حوافظ إزالة الكربون من خلال انضمام مؤسسات جديدة لعضوية الائتلاف تلتزم بالحد من الأثر الكربوني الذي تخلفه الأصول التي تديرها. وسيستمر البرنامج في العمل مع التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي من أجل الحد من الملوثات القصيرة العمر من خلال حفز السياسات والممارسات التي توفر منافع متعددة

عن طريق تحسين صحة الناس وزيادة الأمن الغذائي والنهوض بكفاءة الطاقة والتخفيف من الفقر. وسيتحدد مسار جميع تلك الجهود على أساس اتفاق باريس، كما سيُسترشد فيها بعمليات التقييم التي يتولى البرنامج قيادتها والمساهمات المقررة على الصعيد الوطني والتقارير التي تقدم كل سنتين لعرض آخر المستجدات والتي سيتواصل إعدادها بدعم من البرنامج. وسيستمر البرنامج في دعم المفاوضين المعنيين باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، بناء على طلب من البلدان المعنية.

١١-١١ وسيستمر برنامج البيئة وشركاؤه في المبادرة المعززة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على تلبية متطلبات إطار وارسو للمبادرة المعززة من أجل الحصول على المدفوعات المستندة إلى النتائج. وسيتخذ الدعم شكل تخصيص استثمارات كبيرة لإحداث تغييرات تحويلية من خلال وضع سياسات وتدابير في إطار المبادرة المعززة وتنفيذها ورصدها، إلى جانب تقديم الدعم الفني على نطاق أصغر من أجل إعداد البلدان لإدارة التدفقات المالية في إطار المبادرة المعززة بصورة فعالة وشفافة ومنصفة. وسيوجه البرنامج البلدان في مجال إدارة مخزونات الكربون في النظم الإيكولوجية الأرضية بهدف تحقيق منافع متعددة بشكل أفضل. وسيعمل البرنامج أيضا مع القطاع الخاص دعماً لعمليات وضع خيارات مبتكرة للتمويل. وسيسهل عمل آليات تبادل المعارف والاتصالات والتوعية عبر مختلف القطاعات. وأخيراً، سيقدم البرنامج الدعم لتحقيق المنافع غير الكربونية التي تترتب على المبادرة المعززة وغيرها من الحلول الطبيعية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٢
القدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات

هدف المنظمة: تزايد قيام البلدان بمنع وقوع الآثار البيئية التي تحدثها الكوارث والنزاعات والحد منها، مع العمل في الوقت نفسه على بناء القدرة على التأقلم مع الآثار التي تترتب على الأزمات في المستقبل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إدماج البلدان والشركاء الدوليين تدابير بيئية للتخفيف من المخاطر في السياسات والأطر الرئيسية	'١' زيادة نسبة البلدان التي يجري فيها التعامل مع القضايا البيئية في إطار استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد السياسات التي يضعها الشركاء الدوليون بشأن الحد من المخاطر وتدمج فيها أفضل الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، التي يدعو إليها برنامج البيئة
(ب) إدماج الاعتبارات البيئية في خطط الاستجابة في حالات الطوارئ والإنعاش فيما بعد الأزمات، للنهوض باستدامة تدابير الإنعاش	’١‘ نسبة الطلبات التي تقدمها البلدان للاستجابة لحالات الطوارئ ويقوم البرنامج بتلبيتها
	’٢‘ نسبة خطط الإنعاش فيما بعد الأزمات التي تضعها الحكومات أو الشركاء الدوليون وتدمج فيها التوصيات المنبثقة من تقييمات البرنامج
(ج) اعتماد البلدان المتضررة من الكوارث لسياسات رئيسية للإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وللممارسات المستدامة، باعتبار ذلك مساهمة في جهود الإنعاش والتنمية	نسبة البلدان الخارجة من الأزمات التي تحقق تقدماً من خلال إطار القدرات القطرية بدعم من البرنامج

الاستراتيجية

١١-١٢ يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بالقدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات في كفالة أن تبني البلدان القدرة على التأقلم بالقدر الكافي لمنع الأسباب والعواقب البيئية للكوارث والتراعات والحد منها. واستشرافا للمستقبل في عام ٢٠٣٠، فإن الأثر النهائي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامي إلى بناء القدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والتراعات هو الحد بدرجة كبيرة من الأخطار التي تهدد الصحة وسبل العيش. وسيركز برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على إدماج أفضل ممارسات النهج البيئية في السياسات والأطر الرئيسية التي تضعها البلدان والمجتمع الدولي للوقاية والتصدي والتعافي، بناء على طلب الدول الأعضاء المتضررة. والشراكات العالمية والوطنية الفعالة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، أساسية لكفالة أن تفضي الجهود التي يبذلها برنامج البيئة إلى إحداث تغيير ذي شأن، وأن تُستوعب النتائج المتحققة وتكتب لها الاستدامة في مجالات تتجاوز الأعمال التي يضطلع بها البرنامج.

١١-١٣ وسيعمل برنامج البيئة، خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بثلاث طرق على تحقيق الأثر المنشود. فأولا، سيسعى البرنامج للتأكد من أن المجتمع الدولي والبلدان الضعيفة تستخدم أفضل ممارسات نُهج الإدارة البيئية لمنع آثار الأزمات والحد منها. وهو يعمل بالفعل

مع العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في ذلك المجال من خلال الشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث، وهي تحالف عالمي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمعاهد المتخصصة. ومن بين الشركاء الآخرين إدارة الشؤون السياسية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكون للشركاء من القطاع الخاص أهمية خاصة بالنسبة لعمل البرنامج في مجال الحد من المخاطر والآثار المترتبة على الحوادث الصناعية.

١١-١٤ ثانيا، سوف يعمل برنامج البيئة على تمكين البلدان ودوائر العمل الإنساني من الاستجابة بسرعة للآثار البيئية للأزمات. ومن الشركاء الرئيسيين في هذا المجال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يشترك مع البرنامج في وحدة البيئة المشتركة القائمة منذ مدة طويلة. وبالعمل من خلال هذه الوحدة، يمكن للبرنامج أن يصل إلى دوائر العمل الإنساني في نطاقها الأوسع. وسيكون لتلك الشراكات دور حاسم في توسيع نطاق قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي تعظيم النتائج، ولا سيما عن طريق دمج أفضل الممارسات البيئية في عمليات السياسات والتخطيط التي تجريها المنظمات الأخرى.

١١-١٥ ثالثا، سيزود البرنامج البلدان التي شهدت أزمات بالدعم اللازم لإعادة إرساء السياسات البيئية الرئيسية بغية تشجيع التعافي بصورة أكثر استدامة وفعالية. ويشمل الشركاء الرئيسيون هنا الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في البلدان المتضررة من الأزمات وجهات أخرى من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١١-١٦ وسيجري التنفيذ على نحو متزايد من خلال المكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة، مع تعيين موظفي تنسيق مخصصين للاستفادة من خبرات شعب البرنامج والعمل في شراكة مع الكيانات الإقليمية. ويمكن ذكر العديد من هؤلاء الشركاء، ولكن من المرجح أن تكون الكيانات التالية ذات أهمية خاصة: الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الصعيد العالمي، سيواصل البرنامج التعاون مع الشركاء في مجال التعليم لمواصلة دعم التعليم وتوسيع نطاق نشر المعارف بشأن النهج القائمة على النظم الإيكولوجية إزاء التعامل مع مسألة القدرة على التأقلم والحد من مخاطر الكوارث.

١١-١٧ وفي الوقت نفسه، سيستفيد برنامج البيئة من أوجه التآزر فيما بين برامجه الفرعية الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالإدارة البيئية، والنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، والمواد الكيميائية، والنفايات، ونوعية الهواء، وتغير المناخ. ويتواءم البرنامج الفرعي المتعلق بالقدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات على نحو وثيق مع أهداف إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومع أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الأهداف ١ و ١١ و ١٣ و ١٦ و ١٧). وسوف يعزز البرنامج الفرعي اعتبارات المساواة بين الجنسين عن طريق استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في التقييمات البيئية، وعن طريق الانخراط في مشاريع محددة تعزز المساواة بين الجنسين في عمليات صنع السياسات وأنشطة بناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣
النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

هدف المنظمة: القيام على نحو متزايد بإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة من خلال نهج متكامل يمكن من الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى أداء النظم الإيكولوجية على المدى الطويل وتوافر السلع والخدمات الخاصة بتلك النظم، ومن إصلاح ما يلزم في هذا الصدد

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) ترسيخ مسألة سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة في أطر التعليم والرصد والتعاون الشامل لعدة قطاعات والعابر للحدود على الصعيدين الوطني والدولي	'١' زيادة عدد البلدان وأطر التعاون العابر للحدود التي أحرزت تقدما في مجال رصد وصون سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية
	'٢' زيادة عدد البلدان وأطر التعاون العابر للحدود التي تبرهن على تعزيز معارفها فيما يتعلق بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية ودورها
	'٣' زيادة عدد البلدان ومجموعات البلدان التي تحسّن أطر تعاونها الشامل لعدة قطاعات والعابر للحدود في مجال إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية
	'٤' زيادة عدد المؤسسات التعليمية التي تدمج نهج النظم الإيكولوجية في أطر التعليم

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) قيام مقرري السياسات في القطاعين العام والخاص باختبار مسألة إدراج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار الاقتصادي	'١' زيادة عدد مؤسسات القطاع العام التي تختبر مسألة إدراج سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية في عملية صنع القرار الاقتصادي '٢' زيادة عدد كيانات القطاع الخاص التي تعدل نماذج أعمالها للحد من المخاطر المتصلة بالنظم الإيكولوجية و/أو الآثار السلبية التي تقع على النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية

الاستراتيجية

١١-١٨ يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بالنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة في دعم البلدان في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة من خلال نهج متكامل يمكنها من الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى أداء النظم الإيكولوجية على المدى الطويل وتوافر السلع والخدمات الخاصة بتلك النظم، ومن إصلاح ما يلزم في هذا الصدد.

١١-١٩ وسيكون الأثر النهائي للعمل الذي يضطلع به برنامج البيئة في إطار هذا البرنامج الفرعي بحلول عام ٢٠٣٠ هو تحسين حالة النظم الإيكولوجية البحرية والبرية التي توفر منافع تدعم رفاه الرجال والنساء والأطفال، مثل المياه النقية ونظم الإنتاج الغذائي الآمنة والجمال الطبيعي. ولتحقيق ذلك الأثر، سيعمل البرنامج وشركاؤه على تمكين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من التعاون واتخاذ قرارات أكثر شمولا ، وتحقيق التواؤم بين تنفيذ الأهداف الإنمائية والتجارية وأداء النظم الإيكولوجية على المدى الطويل. ويمكن بصورة جزئية قياس خط الأساس والتقدم المحرز نحو تحقيق الإنجازات المتوقعة من خلال المؤشرات المتعلقة بالعمليات، المبينة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بيد أنه يتعين استكمالها بمصادر بيانات أخرى لتغطية جميع عناصر مؤشرات الإنجاز.

١١-٢٠ برنامج البيئة، من خلال هذا البرنامج الفرعي، على دفع عجلة التغيير في الأفقين القصير والطويل. ففي المدى القصير، سيعمل على تعزيز الشراكات وتقديم الدعم إلى البلدان من أجل تحسين رصد ومراعاة التنوع البيولوجي وسلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية، وبالتالي تحسين توجيه عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص. وسيعمل مع الشركاء القطاعيين على وضع أطر شاملة لعدة قطاعات لإدارة النظم الإيكولوجية. كما سيدعم

الاتفاقات ويستخدم المنتجات المعرفية (مثل السيناريوهات والخطط المكانية وتحليلات المفاضلة ونظم رصد الأداء القطاعي القائمة على النظم الإيكولوجية) لضمان التآزر وتعزيز إدارة النظم الإيكولوجية التي تحقق عددا من أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ولهذا الغرض، ستُشجَّع الأطراف في اتفاقيات البحار الإقليمية القائمة على العمل من أجل الإدارة والاستخدام المستدامين للبيئة البحرية والساحلية، وسيوجّه الدعم لإبرام اتفاقيات إقليمية للبحار إذا اقتضى الأمر.

١١-٢١ ومن أجل تعزيز التغيير على المدى الطويل ونقل الاعتبارات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة من هامش الاقتصادات إلى مراكزها، سيعمل برنامج البيئة مع المصارف الإنمائية والقطاع المالي، من بين شركاء آخرين، من أجل إذكاء الوعي بسبل إدراج نهج النظام الإيكولوجي بقوة في عملية صنع القرار الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. وسيسعى البرنامج أيضا إلى ترسيخ نهج النظام الإيكولوجي في الأطر التعليمية وتعليم الخريجين، الذين يمثلون مهنيي المستقبل في مختلف القطاعات ويتخذون القرارات التي تؤثر على سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية (مثل الاقتصاديين والمهندسين والمحامين). ولتنفيذ هذا البرنامج الفرعي، سيقوم برنامج البيئة ببناء شراكات من أجل الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية وبتعزيز الشراكات القائمة في هذا المجال، وبخاصة عن طريق مواصلة التعاون مع الأوساط الأكاديمية والقطاع المالي ووزارات التخطيط والمالية. وسيستمر التعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، والوكالات الشقيقة للأمم المتحدة، وسيجري تعزيزه، ولا سيما مع مجموعات الدعوة القطاعية، وشعبة الإحصاءات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمات المتعددة الأطراف المعنية بشؤون المحيطات.

١١-٢٢ وسيتطلب نجاح تنفيذ هذا البرنامج الفرعي التعاون الوثيق مع البرامج الفرعية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن خلال العمل مع البرنامجين الفرعيين المتعلقين بالإدارة البيئية وإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، سيساعد برنامج البيئة على توفير الظروف المؤاتية اللازمة. وسيعمل إلى جانب البرامج الفرعية المتعلقة بالكفاءة في استخدام الموارد، والمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء، وتغير المناخ، والقدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات، من أجل خفض بعض الضغوط الرئيسية الواقعة على النظم الإيكولوجية وبناء القدرة على التأقلم وعلى التخفيف من المخاطر في النظم الإيكولوجية.

البرنامج الفرعي ٤
الإدارة البيئية

هدف المنظمة: أن يؤدي اتساق السياسات وقوة الأطر القانونية والمؤسسية بصورة متزايدة إلى تحقيق الأهداف البيئية في سياق التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) التقاء المجتمع الدولي بشكل متزايد على نهج متكاملة وموحدة لتحقيق الأهداف البيئية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	'١' زيادة عدد كيانات الأمم المتحدة والمنظمات والمحافل الدولية التي تدمج قضايا أو نهج السياسات البيئية الناشئة عن المشورة التي يسديها برنامج البيئة في مجال السياسات في وثائق السياسات أو الاستراتيجيات أو الخطط المتعلقة بالتنمية المستدامة
	'٢' زيادة استيعاب نُهج التنفيذ المتسق للعديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أو غيرها من الآليات المؤسسية المتعددة الأطراف، نتيجة للدعم المقدم من البرنامج
	'٣' زيادة الإجراءات المنسقة في مجال السياسات التي تتخذها البلدان بشأن القضايا البيئية التي تشغل بال المجتمع الدولي
(ب) تعزيز القدرات المؤسسية والأطر القانونية و/أو أطر السياسات من أجل تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠/أهداف التنمية المستدامة	'١' زيادة عدد البلدان التي لديها قدرات مؤسسية وأطر قانونية معززة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠/أهداف التنمية المستدامة
	'٢' زيادة إدماج البيئة في التخطيط للتنمية المستدامة، بما في ذلك في إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠/أهداف التنمية المستدامة
	'٣' عدد الشراكات القائمة بين برنامج البيئة وممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة من أجل العمل على تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة

الاستراتيجية

١١-٢٣ يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المتعلق بالإدارة البيئية في تعزيز الإدارة البيئية من أجل دعم تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١-٢٤ وسيكون الأثر النهائي لأعمال برنامج البيئة في مجال الإدارة البيئية بحلول عام ٢٠٣٠ هو معالجة البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال ترتيبات الإدارة الشاملة للجميع والمستدامة والمتسقة. ويتطلب ذلك، على جميع مستويات الإدارة، توجيها مستنيرا ومتسقا للسياسات؛ وعملا منسقا ومتضافرا بشأن القضايا البيئية وأطرا معيارية قادرة على الاستجابة؛ ومؤسسات فعالة وشفافة ومشاركة من جميع أصحاب المصلحة. ويتطلب ذلك أيضا تعزيز الصلات بين العلوم والسياسات، وقدرات مؤسسية كافية، ودعما ماليا. كذلك ستدعم ترتيبات الإدارة المعززة فعالية الاستجابة للقضايا الناشئة.

١١-٢٥ وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيشجع برنامج البيئة على تنسيق السياسات المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك في المجالات المواضيعية التي تشملها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والترتيبات المؤسسية الأخرى المتعددة الأطراف. وسيعزز الإدماجَ التام للبيئة في سياسات التنمية المستدامة واعتمادَ نُهج أكثر تنسيقا لتحقيق الأهداف البيئية كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسوف يفعل ذلك من خلال دوره في آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات والمنتديات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية. وسيعمل على وضع واستخدام نُهج لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تسفر، من خلال معالجة القواسم المشتركة، عن التآزر والكفاءة في العمل. وسيدعم عمليات صنع القرارات على الصعد الحكومية الدولية وغيرها من عمليات صنع القرار التي تهدف إلى اتخاذ إجراءات سياساتية منسقة بشأن القضايا البيئية التي تشغل بال المجتمع الدولي، مثل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والتلوث العابر للحدود، وغيرها من الأولويات المحددة في برنامج مونتفيديو لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا وفي قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١١-٢٦ وسيقوم برنامج البيئة أيضا بالتشجيع على تقوية المؤسسات الوطنية، وتحسين قدرات إنفاذ القانون، وتعزيز السياسات والقوانين من أجل التمكين من تحقيق الأهداف البيئية. وسوف يكفل أن تكون مراعاة الاعتبارات الجنسانية جزءا لا يتجزأ من عملية التعزيز المؤسسي، وأن يجري تعزيز السياسات والقوانين المراعية للاعتبارات الجنسانية. ولتحقيق ذلك، سيستثمر البرنامج في أدوات المعرفة، والتدريب، والمساعدة التقنية، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين العالمي والمحلي.

١١-٢٧ وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، سيعمل البرنامج، من خلال تواجده الإقليمي الاستراتيجي واستنادا إلى الاحتياجات المقدرة، على تعزيز الظروف المؤاتية للتنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق العمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك أهم الجهات الفاعلة فيما يتعلق بإحداث التغيير، التي تضطلع بدور مركزي في إرساء الأطر السياساتية والتنظيمية والتشجيع على تنفيذها، مثل مقرري السياسات، والمشرعين وقطاع إنفاذ القانون، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيعزز أيضا الأسس اللازمة للإدارة الشاملة للجميع من خلال التركيز على تنفيذ مبدأ سيادة القانون فيما يتعلق بالبيئة. وسيعتمد البرنامج على جهود ”توحيد أداء الأمم المتحدة“ والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة على أرض الواقع، حيث سيقوم ببناء وتوسيع المبادرات المشتركة الناجحة، بما في ذلك مبادرة الفقر - البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١-٢٨ وسيقوم برنامج البيئة بتوسيع نطاق تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها العاملة في مجال الإدارة البيئية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووحدة سيادة القانون، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية. وسوف يدخل أيضا في شراكات تعزز اتباع نُهج أكثر تكاملا إزاء التنمية المستدامة، وذلك على سبيل المثال من خلال العمل مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها العاملة في مجال البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ومع المنظمات ذات المنحى الإنمائي والتجاري، من قبيل المصارف الإنمائية. وسيعمل على تعزيز نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة يشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسيتعاون مع شبكات من المؤسسات والخبراء، بما في ذلك الشبكات القضائية ومنظمات البرلمانيين وشبكات إنفاذ القانون والجامعات ومراكز الامتياز.

البرنامج الفرعي ٥
المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

هدف المنظمة: الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء لتهيئة بيئة أصح وضمان صحة أفضل للجميع

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إعداد سياسات ووضع استراتيجيات وآليات قانونية ومؤسسية ومالية أو تنفيذها في البلدان بغرض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ضمن أطر الاتفاقات	’١‘ زيادة عدد البلدان التي استخدمت التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة، مع تطبيق نهج متعدد القطاعات حيثما أمكن، فيما يتعلق بوضع أو تنفيذ تشريعات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	أو سياسات أو خطط عمل تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية '٢' زيادة عدد الشركات/المؤسسات الصناعية الخاصة التي وضعت أو نفذت استراتيجية أو إجراءات محددة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية باستخدام التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة '٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات بشأن تحسين إدارة المواد الكيميائية باستخدام التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة
(ب) إعداد سياسات ووضع استراتيجيات وآليات قانونية ومؤسسية ومالية أو تنفيذها في البلدان بغرض منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها ضمن أطر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة	'١' زيادة عدد البلدان التي استخدمت التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة في تنفيذ السياسات والممارسات الجيدة التي تتعلق بمنع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها، وفقا للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وغير ذلك من الاتفاقات الدولية المعنية بهذا الشأن '٢' زيادة عدد الشركات/المؤسسات الصناعية الخاصة التي استخدمت التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة في تنفيذ السياسات والممارسات الجيدة من أجل منع إنتاج النفايات والإدارة السليمة لها '٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات بشأن تحسين إدارة المواد الكيميائية باستخدام التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة
(ج) تحديد المصادر الوطنية للانبعاثات، وإعداد السياسات ووضع الأطر والآليات القانونية والتنظيمية والمالية والمؤسسية للحد من تلوث الهواء، وبناء القدرات المؤسسية لتحسين نوعية الهواء، وقيام البلدان بإجراء تقييمات لنوعية الهواء بدعم من برنامج البيئة	'١' زيادة عدد البلدان التي وضعت قوائم وطنية لحصر الانبعاثات وأجرت تقييمات لنوعية الهواء مع إتاحة بيانات الرصد للجمهور وتوفير المعلومات إلكترونيا '٢' زيادة عدد البلدان التي اعتمدت سياسات ومعايير وأطر وآليات قانونية وتنظيمية ومالية ومؤسسية من أجل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	تحسين نوعية الهواء باستخدام التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة
	'٣' زيادة عدد البلدان التي أذكت الوعي بأهمية نوعية الهواء، وجعلت بيانات رصد نوعية الهواء وغيرها من المعلومات متاحة للجمهور وسهلة الفهم باستخدام التحليل أو التوجيه المقدم من برنامج البيئة

الاستراتيجية

١١-٢٩ يتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء في دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وتحسين نوعية الهواء بغية التقليل إلى حد كبير من الآثار السلبية التي تقع على البيئة وصحة البشر. وسوف تؤدي معالجة مسألة نوعية الهواء إلى انخفاض في الجسيمات وملوثات الهواء الأخرى، علاوة على المواد الكيميائية والنفايات التي تضر بصحة البشر.

١١-٣٠ وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سوف يواصل برنامج البيئة دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والتلوث والنفايات، إلى جانب إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وسيولى اهتمام خاص لتنفيذ قرارين صادرين عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وهما: القرار ١/٥ بشأن المواد الكيميائية والنفايات، والقرار ١/٧ بشأن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء. وعلى الرغم من وجود إنجازين متوقعين منفصلين لكل من المواد الكيميائية والنفايات في إطار هذا البرنامج الفرعي، فإن برنامج البيئة سوف يكفل اتساق وتكامل التنفيذ في كل من هذين المجالين المواضيعيين، وكذلك في السياق المرتبط بتقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية وتقرير التوقعات العالمية للنفايات ومتابعتهما.

١١-٣١ وبغية تحقيق أهداف البرنامج الفرعي، سوف يعمل برنامج البيئة مع الحكومات والمؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتها على الحد من مستويات المواد الكيميائية الضارة والنفايات الخطرة وتلوث الهواء، الناجمة عن ظواهر منها العواصف الرملية والترابية؛ وزيادة ممارسات إعادة استخدام النفايات وتخفيضها وإعادة تدويرها واستعادتها؛ والتوسع في استخدام المواد الكيميائية المراعية للبيئة وغير الضارة وغير المسببة للتلوث. وسوف يدعو البرنامج بقوة إلى تصميم منتجات وعمليات تقلل إلى أدنى حد من تلوث الهواء وتوليد المواد الخطرة واستخدامها.

١١-٣٢ ويسلّم برنامج البيئة بأن الآثار التي تعود على صحة البشر جراء الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وانخفاض نوعية الهواء غالبا ما تتباين جنسانيا وتتحدد اجتماعيا، حيث تقع أكبر الأعباء على النساء والأطفال والأشخاص المنتمين لمجتمعات فقيرة ومحرومة. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سوف يكفل برنامج البيئة معالجة المنظورات الجنسانية في تصميم مشاريعه وتنفيذها مع ضمان دمج أدوات جنسانية وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس في تقييمات المخاطر. وسوف يشجع البرنامج أيضا على إدماج الجوانب الجنسانية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وفي زيادة جودة الهواء.

١١-٣٣ ويمكن تحقيق أهداف البرنامج الفرعي ومقاصده من خلال تمكين البلدان من إدراج الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء في القوانين والأنظمة والسياسات والميزانيات والاستراتيجيات والإصلاحات المالية؛ وذلك عن طريق زيادة معرفة البلدان بالمخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية الضارة والهواء الملوث؛ وتشجيع التصميمات المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يشجع برنامج البيئة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم العاملون في القطاع الخاص، على اعتماد تكنولوجيات سليمة بيئيا، ولا سيما اتباع أفضل التقنيات والممارسات البيئية المتاحة، حيثما أمكن، بغرض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١١-٣٤ وسوف يؤكد البرنامج على مفهوم الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات - بما في ذلك الوقاية من المخاطر والحد منها - من أجل تحقيق هدف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام ٢٠٢٠ والغايات المرجوة من أهداف التنمية المستدامة، التي يقصد بها أيضا تعزيز التنمية الحضرية المستدامة. ولتحقيق تلك الأهداف والغايات، سيعمل برنامج البيئة على أن يكون التنفيذ متسقا ومتكاملا، مع متابعة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقارير التي صدرت مؤخرا فيما يتعلق بالتوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتوقعات العالمية لإدارة النفايات. وعلاوة على ذلك، فسوف يزداد استثمار الدور الذي يضطلع به البرنامج في الأطر الدولية لتعزيز عمله المتعلق بنوعية الهواء خلال السنوات المقبلة وما بعدها.

١١-٣٥ وسوف يقوم البرنامج أيضا بتطوير المكونات الثلاثة للنهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (الإدماج وإشراك المؤسسات الصناعية والتمويل الخارجي المخصص). وفي الوقت نفسه، ستقوم المنظمة بإعداد تقييمات - تشمل تقييم المخاطر - وأدوات وأساليب وتوجيهات علمية وتكنولوجية وتبادل تلك الموارد من أجل ضمان التنفيذ الفعال.

١١-٣٦ وسوف يعمل برنامج البيئة مع شركائه على تعزيز الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات، ونهج دورة الحياة، ومفهوم الاقتصاد الدائري، فضلا عن الكيمياء الخضراء والمستدامة. وستطبق هذه الأفكار من أجل تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسين نوعية الهواء، والحد من إنتاج النفايات والتخلص منها. وسيسلط البرنامج الضوء على أهمية المسائل الناشئة المحددة في القرارات التي اتخذت في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وسيواصل دعم التنفيذ في سبيل تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ ووضع إطار ما بعد عام ٢٠٢٠ بشأن المواد الكيميائية والنفايات.

١١-٣٧ وسوف يأخذ البرنامج بالإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات، ومفهوم الكيمياء الخضراء والمستدامة الذي نشأ كفرصة واعدة لتحويل طريقة تصميم المواد الكيميائية وإنتاجها وإعادة استخدامها والتخلص منها على مدى دورة حياتها، ويعمل على النهوض بهما، فضلا عن المساعدة في توفير المعلومات وتحقيق المنافع فيما يتعلق بنوعية الهواء والمناخ. وفي سياق ذلك العمل، سيستفيد البرنامج من الدروس المستخلصة من اتفاقية فيينا حماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الملحق بها.

١١-٣٨ وسوف يعمل البرنامج مع الشركاء من أجل معالجة المسألة الناشئة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية. ويشمل ذلك أعمال الرصد والنمذجة وتبادل المعارف ووضع خطة عمل استراتيجية وتوثيق التعاون فيما بين الجهات صاحبة المصلحة وفيما بين الأعمال الأخرى الجارية.

١١-٣٩ وسيضطلع البرنامج بإقامة الشراكات الضرورية وتعزيزها وتنسيقها من أجل الارتقاء باستخدام الأدوات والمبادئ التوجيهية؛ وتحسين إدماج إدارة المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى؛ وتدعيم الأدلة العلمية التي تستند إليها تلك القضايا.

١١-٤٠ ويشمل أصحاب المصلحة والشركاء الأساسيون أمانات كل من الاتفاقات المتعددة الأطراف المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات، والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومنظمة الهواء النقي في آسيا، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، وشبكة القضاء على استخدام ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والرابطة الدولية للنفايات الصلبة، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والوزارات الوطنية المعنية بالبيئة والمالية والصناعة والتكنولوجيا والنقل، فضلا عن القطاع الأكاديمي.

١١-٤١ وسوف يعزز البرنامج دوره القيادي في دعم وتنفيذ شراكات تعمل على تحسين نوعية الهواء. وتشمل الأمثلة على هذه الشراكات على الصعيد العالمي التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي والشراكة المعنية بالمركبات النظيفة والوقود النظيف. وسوف يتم تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من أجل الاستفادة من خبراتها وتفادي الازدواجية والمساعدة في تحقيق نتائج يكمل بعضها البعض. وتشكل شراكة آسيا والمحيط الهادئ للهواء النظيف نموذجا ناجحا على الصعيد الإقليمي. وسوف يواصل برنامج البيئة استضافة الأمانتين العالميتين لمبادرتي التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي والشراكة المعنية بالمركبات النظيفة والوقود النظيف. وسوف يقوم البرنامج بتعزيز دعمه لهؤلاء الشركاء وشركاء آخرين من أجل الحد من انبعاثات الجسيمات الدقيقة من أسطول المركبات العالمي بنسبة ٩٠ في المائة. وبالإضافة إلى وسائل النقل، سوف يتضمن عمل برنامج البيئة فيما يتعلق بنوعية الهواء العمل على مستوى القطاعات الأخرى ذات الصلة لضمان تنفيذ خطط العمل الخاصة بنوعية الهواء على نحو فعال.

١١-٤٢ وسوف يعمل برنامج البيئة بشكل وثيق مع مكاتبه الإقليمية على تحديد الأولويات والاحتياجات الإقليمية، وكفالة زيادة التنسيق والتنفيذ الفعال على الصعيد الإقليمي. وسوف تستمر المكاتب الإقليمية في دعم العديد من المبادرات الإقليمية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية وخطط عمل نوعية الهواء.

١١-٤٣ وسوف يواصل برنامج البيئة إحداث الأثر المرجو من خلال عمله مع مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وهما من الممولين الأساسيين في هذا الميدان.

البرنامج الفرعي ٦
الكفاءة في استخدام الموارد

هدف المنظمة: تحول البلدان إلى التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة من بينها التجارة الخضراء والاقتصاد الأخضر الشاملين، واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو ما يشمل بشكل متزايد فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد غير المستدامة والآثار البيئية التي لا يمكن تحملها، مع تحسين رفاه الإنسان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) اعتماد النُهج القائمة على العلوم التي تدعم التحول إلى التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر الشامل والتجارة المستدامة، واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع الأصعدة	'١' زيادة عدد البلدان التي تتحول إلى التنمية المستدامة من خلال مسارات متعددة، من بينها الأخذ بالاقتصاد الأخضر الشامل، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والسياسات التجارية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد الحكومات المحلية والمدن التي تقيس مصنفات مواردها وتقدم تقارير عن الإدارة المستدامة للموارد على أساس الأطر العالمية
(ب) قيام القطاعين العام والخاص والقطاعات التمويلية على نحو متزايد باعتماد وتنفيذ أطر الإدارة المستدامة وممارساتها	’١‘ زيادة عدد أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص الذين يستندون في صنع قراراتهم على نُهج تتعلق بدورة الحياة
	’٢‘ زيادة عدد أصحاب المصلحة في مجال التمويل من القطاعين العام والخاص الذين يعتمدون مبادئ التمويل المستدام وعملياته وأطره
	’٣‘ زيادة عدد البلدان والأعمال التجارية التي تنفذ سياسات السياحة المستدامة
	’٤‘ زيادة عدد الشركات التي تعد تقارير عن ممارسات الإدارة المستدامة التي اعتمدتها
	’٥‘ زيادة عدد البلدان والجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص التي تنفذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع البناء والتشييد
(ج) تزايد وعي القطاعين العام والخاص بشأن اعتماد أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك المستدامة، وتزايد دعمهما لتلك الأنماط	’١‘ زيادة عدد البلدان التي تنفذ سياسات المشتريات العامة المستدامة
	’٢‘ زيادة عدد البلدان التي تنفذ حملات وأنشطة توعية ودعوة ومبادرات تعليمية تشجع أنماط العيش المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك المساواة بين الجنسين
	’٣‘ زيادة عدد البلدان التي تقيس حجم الأغذية المهدرة على الصعيد الوطني باستخدام البروتوكول المتعلق بفاقد الأغذية والهدر الغذائي

الاستراتيجية

١١-٤٤ يتمثل هدف البرنامج الفرعي المعني بكفاءة استخدام الموارد، في دعم الانتقال إلى التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على طرق متعددة، بما في ذلك تشجيع اقتصاد أخضر شامل وتجارة مستدامة، وتبني أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج على جميع المستويات. ويشمل ذلك الانتقال إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج. وفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد غير المستدامة والآثار البيئية السلبية مع العمل في الوقت نفسه على تحسين رفاه الإنسان. وتتماشى جميع الإنجازات المتوقعة والمؤشرات المتعلقة بالبرنامج الفرعي مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها من أجل ضمان مساهمتها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وعزوها إليها بصورة مباشرة.

١١-٤٥ وفي هذا الصدد، يتبوأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركزا يؤهله لدعم الانتقال إلى التنمية المستدامة من خلال شبكته الواسعة، وما لديه من شراكات، وأطر التنفيذ ومبادرات رئيسية مثل الفريق الدولي المعني بالموارد، والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومبادرة التمويل المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر. وتساعد التقييمات العلمية المستقلة التي يقوم بها الفريق الدولي المعني بالموارد في ردم الهوة الفاصلة بين العلوم والسياسات وتكفل إتاحة خيارات سياساتية لصانعي السياسات من أجل الانتقال إلى التنمية المستدامة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع أكثر من ٣٠٠ من الشركاء العاملين في القطاعين الخاص والعام، ومع المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية لتوعية المستهلك بشكل أكبر وتشجيع اتباع نُهج مستدامة تجاه ممارسات الشراء العام، والسياحة، والنظم الغذائية، ومشاريع تشييد المباني، وأنماط العيش بصورة أعم. وتعمل مبادرة التمويل التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إشراك أكثر من ٣٠٠ من الشركاء العاملين في قطاعات المصارف، والاستثمار والتأمين، وتشجعهم على اعتماد مبادئ التمويل المستدام. وتضم الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، وفرقة عمل لليونيدو والبرنامج الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) وتعمل على تقديم مجموعة شاملة من الخدمات الاستشارية من أجل مساعدة الدول على تهيئة الظروف المواتية للانتقال إلى التنمية المستدامة.

١١-٤٦ وسعيا لتحقيق الأهداف المتوخاة إلى غاية عام ٢٠٣٠، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل من البلدان والحكومات على المستوى دون الوطني لإضفاء الطابع المؤسسي على القدرات وتنفيذ الأطر، والسياسات وخطط العمل لتشجيع الانتقال إلى التنمية المستدامة، من خلال الاعتماد على طرق متعددة، بما في ذلك التوجه نحو سياسة اقتصادية خضراء شاملة، وتجارة مستدامة، وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وسيدعم القطاع الخاص في جميع القطاعات على امتداد سلاسل القيمة من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة وأساليب الإنتاج الأكثر نظافة والاستثمار المتزايد في التكنولوجيات الدائرية والخضراء. وتعرض المدن الفرص المناسبة التي تفضي إلى الاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام والقدرة على مواجهة الأزمات على الصعيد العالمي وتحقيق الاستدامة البيئية. ويتم استغلال هذه الفرص من خلال السياسات وبناء القدرات على نحو يمكّن المدن من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد. وسيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا أنماط العيش المستدام وأنماط الاستهلاك من خلال تنظيم حملات ومبادرات التوعية والتثقيف، وبالتالي التأثير في الطلب على المنتجات المستدامة. وستستجيب هذه الحملات لأدوار واحتياجات مختلفة حسب الأجيال ونوع الجنس.

١١-٤٧ وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تقديم الدعم للبلدان والحكومات على المستوى دون الوطني لتشجيع الانتقال إلى التنمية المستدامة على أساس علمي. وينبغي إدراج هذه النهج في أطر العمل، والسياسات وخطط العمل من أجل إنشاء أسس لهذا الانتقال. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع كل من القطاع العام، والخاص والمصرفي من أجل تحفيزهم على بذل جهود متزايدة لتبني وتنفيذ أطر وممارسات الإدارة المستدامة.

١١-٤٨ وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من شبكته الواسعة من الشركاء في كل من القطاع العام والخاص، بما في ذلك القطاع المصرفي، والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية من أجل التنفيذ وفقا للإنجازات المتوقعة المتعلقة بالبرنامج الفرعي. وسيؤدي التعاون على المستوى الإقليمي والقطري دورا هاما بعد استفادته من تسهيلات المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك للتأكد من كون البرنامج الفرعي مرتكز بشكل جيد ويستجيب للأولويات على المستوى الإقليمي والوطني. وإن التعامل على نحو وثيق مع الهيئات الإقليمية، واللجان الاقتصادية، ووكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية، بما في ذلك المشاركة في وضع وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تعد أمور أساسية في هذا الصدد.

١١-٤٩ وتضم المنتجات والخدمات التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات بيئية، وذلك من أجل تحقيق الإنجازات المتوقعة؛ وأبحاث وتحليلات في المجال الاقتصادي، والتجارة المستدامة والسياسة المالية؛ والمنهجيات، وأدوات السياسات والمنتجات المعرفية؛ وخدمات تنمية القدرات والدعم التقني. وإن الدعم المقدم لتوفير خدمات الأمانة واستضافة المبادرات الخاصة، والاتصال، ومبادرات التوعية والاتصال يكمل مجموعة المنتجات والخدمات التي قدمها من خلال البرنامج الفرعي. ويعمل أصحاب المصلحة المتعددين والشركاء في التنفيذ، المشار إليهم في برامج الستة للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على توسيع وزيادة نفوذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتطوير قدرات التنفيذ.

١١-٥٠ وسيعتمد تنفيذ برنامج العمل على الدعم المتواصل والمتزايد الذي يقدمه المانحون في الوقت الذي تتوفر فيه قدرات كبيرة، وشراكات، وشبكات ومنصات الإنجاز. ويعتبر التزام القطاع العام بشكل فعال جوهريا في هذا الشأن، بما أن تمويل خطة التنمية المستدامة ككل، والاعتماد على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، سيتطلب تمويلا ضخما من القطاع العام المعاد توجيهه باتجاه طرق التنمية الخضراء، وانخفاض الكربون وكفاءة الموارد. وقدَر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل نظام مالي مستدام بأن إعادة التوجيه هذه تتطلب استثمارات تقدر بمبلغ ٧ تريليونات في السنة على الأكثر كنتيجة للتحقيق الذي قام به. بالإضافة إلى ذلك، على النظام المالي نفسه أن يتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

البرنامج الفرعي ٧
إبقاء البيئة قيد الاستعراض

هدف المنظمة: تحصل الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة على التمكين في شكل تقييمات ذات جودة وإمكانية الوصول بشكل حر إلى البيانات والمعلومات لتقديم الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تستعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين معلومات بيئية متاحة وذات جودة، وتحليلات وعمليات تشاركية تعزز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات للقيام بتقييمات بيئية قائمة على دلائل، وتحديد المسائل الناشئة ودعم الإجراءات المتعلقة بالسياسات	'١' زيادة عدد مجموعة البيانات المحدَدة والتي تمَ الإبقاء عليها والمتوفرة في مُصنّف بيانات منظومة الأمم المتحدة تسمح للمستخدم بإمكانية الوصول أوتوماتيكيا إلى البيانات اللازمة بشأن البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد البلدان التي تعد تقارير بشأن البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال الاعتماد على نظام المعلومات البيئية المشترك مع البيانات القطرية والذي تم الكشف عنه من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة
	’٣‘ تعزيز واجهة الربط بين العلوم والسياسات، على أساس استعمال البلدان للبيانات، وتحليل المعلومات والسياسات في مجالات نوعية الهواء، ونوعية المياه، والنظام الإيكولوجي، والتنوع البيولوجي، والمواد الكيميائية الخطرة وطرق التخلص منها، والبيئة البحرية والمسائل الناشئة
	’٤‘ زيادة عدد المؤشرات لقياس البعد البيئي المتعلق بالتنمية المستدامة الناتجة عن طريق الموقع التفاعلي لبرنامج البيئة والمصنفة حسب الفئات الضعيفة، ولا سيما حسب نوع الجنس، والموقع الجغرافي والسن
	’٥‘ زيادة عدد الأشخاص المنتمين إلى مختلف المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة معترفين بأهمية البيانات التي أتاحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفائدتها
	’٦‘ زيادة عدد المنتديات ذات الصلة على المستوى العالمي، الإقليمي والقطري مع استعمال البيانات بخصوص التوجهات البيئية والمحددة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاص بالتقييم البيئي، والإنذار المبكر بشأن المسائل الناشئة و/أو تسهيل عمل السياسات
	’٧‘ قياس مدى تيسر الحصول على معلومات بشأن البيئة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسهولة استخدامها عن طريق المنابر المفتوحة استنادا إلى المعايير المعترف بها دوليا لإتاحة الحصول على المعلومات

الاستراتيجية

١١-٥١ وإن الهدف العام للبرنامج الفرعي للبيئة قيد الاستعراض هو تمكين الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة من تقديم البعد البيئي للتنمية المستدامة، وذلك عن طريق إبقاء

مسألة البيئة قيد الاستعراض. ويسعى البرنامج الفرعي إلى توجيه عمل السياسات عن طريق التقييمات البيئية وفتح المجال للحصول على بيانات والمعلومات ذات الصلة وذات جودة عالية.

١١-٥٢ ويتمثل الأثر النهائي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التمكن بحلول عام ٢٠٣٠ من وضع سياسات واتخاذ أصحاب المصلحة إجراءات تسترشد بالبيانات والمعلومات البيئية وتدمج على نحو كامل البعد البيئي المتعلق بالتنمية المستدامة، ما يفضي إلى استفادة الجميع من رخاء مشترك في نطاق الحدود الإيكولوجية لكوكب الأرض. ولتحقيق ذلك، في الوقت المناسب، ينبغي أن تستنير السياسات وإجراءات أصحاب المصلحة بمعارف دقيقة وذات صلة.

١١-٥٣ ولهذه الغاية، سوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات عن طريق جملة أمور، من بينها تقييمات وتحليلات ذات صلة بالسياسات تم تبليغها وفقا للأولويات الإقليمية؛ وشراكات قوية مع شبكات الخبراء والهياكل العلمية (بما في ذلك تحالف العلوم والتكنولوجيا من أجل الاستدامة العالمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية)؛ وتعزيز قدرة البلد في إصدار التقارير المتعلقة بالبيئة واستعمال البيانات لتوجيه عمل السياسيات وصنع القرار؛ والقيام باستعراضات منتظمة لاندماج البعد البيئي في التنمية المستدامة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأمانات الاتفاقات البيئية الدولية، بهدف إعلام جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنتديات سياسية أخرى ذات مستوى عالي.

١١-٥٤ ويقتضي نجاح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تمكين الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة من متابعة التقدم المحرز على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة. وبتعزيز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات، سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في استخدامها للبيانات البيئية المفتوحة ذات جودة والعمليات التشاركية من أجل إعداد تقييمات بيئية قائمة على الأدلة، وتحديد المسائل الناشئة وتوجيه إجراءات السياسات.

١١-٥٥ ويتطلب ذلك تحقيق الإنجازات التالية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل تعزيز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات: (أ) عمليات تقييم بيئية متكاملة ومصنفة تستعرض التقدم المحرز صوب الأهداف البيئية العالمية والإبقاء على مسألة البيئة قيد الاستعراض (وبخاصة من خلال عملية التوقُّعات البيئية العالمية والمؤتمرات التابعة لشبكة المعلومات البيئية الإقليمية المنظمة كل سنتين)؛ (ب) وتحديد منتظم، وتحليل وإبلاغ المعلومات المتعلقة بالمسائل الناشئة؛ (ج) وتقديم الدعم للبلدان من أجل متابعة أهداف التنمية

المستدامة والاستعراض؛ (د) والتكامل والحفاظ على المعلومات المتعلقة بالبيئة في مُصنّف بيانات منظومة الأمم المتحدة (مدعومة من قبل واجهة الأنطولوجيا لأهداف التنمية المستدامة)؛ والوصول المتاح لمعلومات ذات جودة وتحديث دينامي، ومعلومات ومعرفة ذات صلة بالإبقاء على مسألة البيئة قيد الاستعراض (المنبر التفاعلي لبرنامج البيئة)؛ وتقديم الدعم لمؤشر نظام الإبلاغ العالمي، والإقليمي والقطري لتوليد تدفق المعلومات بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وستعمل هذه النواتج معا على تعزيز استعمال البيانات المتاحة في مجال البيئية، والتحليلات والعمليات التشاركية التي تعزز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات لوضع تقييمات في مجال البيئة قائمة على الدلائل، وتحديد المسائل الناشئة وإعلام إجراءات السياسات – بما في ذلك تطوير السياسات والمبادئ التوجيهية والصكوك لتعزيز الاستدامة البيئية والرفاه.

١١-٥٦ وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز المكاتب الإحصائية، والشبكات العلمية، والشراكات مع النظم العالمية لرصد الأرض ذات الصلة. وسيعزز تصنيف البيانات وفقا للفئات الضعيفة، لا سيما حسب الموقع الجغرافي، والسن والجنس، واستعراض الصلات بين الاعتبارات الجنسانية والبيئة بشكل دوري، تسترشد بها إجراءات السياسات العامة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيطور من خلال البرنامج الفرعي أيضا استراتيجيات التواصل والالتزام، والأدوات، والمنهجيات والدعم التقني بغرض استهداف الحكومات، والمنتديات والمؤسسات الإقليمية والقطرية، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة لتعزيز استيعاب معلومات وثيقة الصلة بالسياسات العامة. وسيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النواتج المشتركة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة المعنية، على غرار الاستعراضات المواضيعية لاندماج البعد البيئي مع الأهداف وتطوير التقرير المتعلق بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بهدف إعلام الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن الأولويات البيئية الرئيسية والقضايا الناشئة، ليتسنى النظر فيها على نحو كامل وتضمينها في وضع السياسات.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢٩٩٧ (د-٢٧) الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة

١٩٠/٤٧ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

دإ-٢/١٩	برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
٢/٦٥	الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٨٨/٦٦	المستقبل الذي نصبو إليه
٢١٣/٦٧	تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون ''الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة'' من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٢٢٦/٦٧	الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
٢٥١/٦٧	تغيير تسمية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٢٩٣/٦٧	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤)
٢٩٤/٦٧	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
١٣٠/٦٨	السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب
١٣٥/٦٨	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
٢١٣/٦٨	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٢١٥/٦٨	تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون ''الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة'' من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٢٢٠/٦٨	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

٢٢٣/٦٨	الثقافة والتنمية المستدامة
٢٣٤/٦٨	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
٢٣٨/٦٨	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مقررات مجلس الإدارة

١/١٩	إعلان نيروبي المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته
٢/٢٧	تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
١١/٢٧	حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية الجوهرية
١٣/٢٧	الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

١/١	الوثيقة الوزارية الختامية للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
٢/١	تعديلات على النظام الداخلي
٣/١	الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية
٤/١	الروابط بين العلوم والسياسات
٥/١	المواد الكيميائية والنفايات
٦/١	الحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية
٧/١	تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء
٨/١	التكيف القائم على النظام الإيكولوجي
٩/١	النظام العالمي للرصد البيئي - برنامج المياه

١٠/١	الرؤى والنُهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
١١/١	التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
١٢/١	العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
١٣/١	تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية
١٤/١	برنامج العمل والميزانية المنقحان لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
١٥/١	برنامج العمل والميزانية المقترحان لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
١٦/١	إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة
١٧/١	تعديلات صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته

البرنامج الفرعي ١
تغير المناخ

قرارات الجمعية العامة

٢٠٨/٦٧	التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو
٢١٥/٦٧	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
٢١٢/٦٨	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

مقررات مجلس الإدارة

١٠/٢٧	مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

البرنامج الفرعي ٢
القدرة على التأقلم مع آثار الكوارث والنزاعات

قرارات الجمعية العامة

٣٦/٦٨	مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة
٩٩/٦٨	تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

١٠٢/٦٨	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
١٠٣/٦٨	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
٢٠٦/٦٨	البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية
٢١١/٦٨	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

مقررات مجلس الإدارة

دإ-٢/١١	دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهايتي: تعزيز الاستجابة البيئية في هايتي
٧/٢٣	تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية ووضع نظم للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم للإنذار المبكر وذلك في أعقاب كارثة تسونامي التي أصابت المحيط الهندي
١١/٢٣	البيئة والمساواة بين الجنسين (الفقرة ١٠)
١٥/٢٦	تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية من الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها

البرنامج الفرعي ٣
النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

قرارات الجمعية العامة

١٩٨/٦٤	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥
٢٠٥/٦٧	نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة
٧٠/٦٨	المحيطات وقانون البحار
٧١/٦٨	استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

٢٠٥/٦٨	اليوم العالمي للأحياء البرية
٢٠٩/٦٨	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
٢١٣/٦٨	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢١٤/٦٨	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
٢١٦/٦٨	الانسجام مع الطبيعة
٢١٧/٦٨	التنمية المستدامة للجبال
٢٣١/٦٨	السنة الدولية للبقول، ٢٠١٦
٢٣٢/٦٨	اليوم العالمي للتربة والسنة الدولية للتربة
٢٣٣/٦٨	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

مقررات مجلس الإدارة

١٤/٢٦	النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه
١٦/٢٦	تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية
٣/٢٧	مبادئ توجيهية دولية لنوعية المياه من أجل النُظُم الإيكولوجية
٤/٢٧	المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
٦/٢٧	المحيطات

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

٨/١	التكيف القائم على النظام الإيكولوجي
٩/١	النظام العالمي للرصد البيئي – برنامج المياه

البرنامج الفرعي ٤
الإدارة البيئية

قرارات الجمعية العامة

٢٠١/٦٤	عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)
٧/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى
١٠/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
١٣/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود
١٤/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
٢٤٩/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية
٣٠٢/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٣٠٣/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
٢١٣/٦٨	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢١٤/٦٨	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

مقررات مجلس الإدارة

دإ-١/٧	الإدارة البيئية الدولية
دإ-٤/٧	الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها
دإ-١/٨	تنفيذ المقرر دإ-١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية، (الجزء الثاني: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)
دإ-٥/١١	القانون البيئي
	ألف - المبادئ التوجيهية بشأن وضع التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية

باء – المبادئ التوجيهية لوضع تشريعات وطنية بشأن المسؤولية والجبر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أنشطة خطرة على البيئة

١١/٢٤ تكثيف التعليم البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١١/٢٥ القانون البيئي

البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا

دإ-٣/١٢ الإدارة البيئية الدولية

٥/٢٧ التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

٩/٢٧ تعزيز العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

٣/١ الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية

البرنامج الفرعي ٥
المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء

قرارات الجمعية العامة

٧٣/٦٨ آثار الإشعاع الذري

٢٠٨/٦٨ التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار

٢١٨/٦٨ دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

مقررات مجلس الإدارة

دإ-١/٩ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٤/٢٤ منع الاتجار الدولي غير المشروع

٥/٢٥ إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق

دإ-٤/١٢ عملية التشاور بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات

دإ-٥/١٢ تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات

١٢/٢٧ إدارة المواد الكيميائية والنفايات

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

٥/١ المواد الكيميائية والنفايات

٧/١ تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين نوعية الهواء

البرنامج الفرعي ٦
الكفاءة في استخدام الموارد

قرارات الجمعية العامة

٢٢٣/٦٧ تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

٢٠٧/٦٨ السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى

مقررات مجلس الإدارة

٧/٢٧ عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٨/٢٧ الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

البرنامج الفرعي ٧
إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

قرارات الجمعية العامة

١١٣/٦٧ التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

٢١٥/٦٨ تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون ''الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة'' من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الفقرتان ١٠ و ١١)

مقررات مجلس الإدارة

دإ-١/٨ تنفيذ المقرر دإ-١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية

ثانيا: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١/٢٤ تنفيذ المقرر دإ-١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية

ثالثـا: تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١١/٢٤ تكثيف التعليم البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

دإ-١٠/٥ توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية

دإ-١٢/٦ حالة البيئة العالمية

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

١/٤ الترابط بين العلوم والسياسات